

بينت الأطروحة أن العدالة تمثل الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الدولة لتحقيق غايتها المتمثلة بالخير العام للمجموع والخير الخاص لكل فرد، ويجب أن توضع على أساسها القوانين الصادرة عن إرادة المشرع. كما أن العدالة هي الأساس الذي تستمد منه هذه القوانين قوتها الملزمة للأفراد. فالعدالة تقتضي إطاعة القوانين التي تسنها الدولة، لكن الطاعة للقانون لا تكون في جميع الأحوال بنفس المستوى، فطاعة القانون تقل في الحالات الخاصة التي يكون فيها نظام الحكم في الدولة استبدادياً ظالماً، وعندها يظهر بوضوح أن القانون مخالف للعدالة ولمنطق العقل وغير جدير بالاحترام.

وأوضحت الأطروحة أن الدول من خلال التشريعات الجنائية عمدت إلى تحديد كل سلوك انتفقت الجماعة على عدو سلوكاً منحرفاً، وغير متآلف مع مفاهيم المجتمع وأخلاقياته، وجرمته وأقرت له عقوبات تنزل بكل من تسول له نفسه الإخلال بأمن المجتمع أو التعدي على حقوقه أو حقوق أي فرد من أفراده، وأنشأت لهذه الغاية أجهزة متخصصة، أولكت إليها أمر التنفيذ والقيام بواجب الملاحقة، وهيأت لها أفضل الظروف والفرص من أجل إحقاق الحق.

عادل محمد